

قسم : العلوم المالية و المحاسبة

شعبة مالية و محاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : مالية و محاسبة التخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

تقييم و معالجة المخزونات
دراسة حالة مجتمع أرزيو سوناطراك raffinerie

مقدمة من طرف الطالبتين :

بن دوخة هيبة الله

صلعة إيمان

تحت إشراف المؤطر الجامعي :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	
مقررا	بن زيدان ياسين	أستاذ	
مناقشا		أستاذ	

السنة الجامعية: 2019 – 2020

التشكر

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نعلم

و قدرنا على انجاز هذا العمل المتواضع و عرفانا منا بجميل

من ساهموا من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة نتقدم بجزيل الشكر إلى :

الأستاذ المشرف بن زيدان ياسين الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل و الذين قدموا لنا يد العون .

و في الأخير نشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

إلى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و على الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم و على اله و صحبه أجمعين، و من

تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد :

إلى من تدخر نفسا في تربيته - أمي الحنون - .

إلى من تهتقت به في سبيل رعايته - أبي الصبور -

إلى إخوتي الأعمام

إلى جميع أفراد عائلة " طاعة " و " مديوني " .

إلى أختي و صديقتي التي لم تدخر جهدا في هذا البحث " بن داوود هبة الله "

إلى أماتنا الكرام .

إلى صديقاتي و أخواتي رفيقاتي الدرب : هاجر - أمينة - شميناز - شيما - إكرام .

أرجو أن يكون بحثا خالصا لوجه الله و أن تكون فيه الفائدة

داعية المولى أن يكال بالنجاح و القبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة.

- طاعة إيمان -

إلى داء :

أهدي هذا العمل :

إلى أطلى كلمتين يرددتهما لساني

إلى أجمل كائنين عرفتهما عيوني

إلى والديا الكريمين تاج راسي حفظهما الله

إلى من هو أظلى من أيامي

إلى من اسمهم خالي و صورهم لا تفارق خيالي أشتائي الأعزاء

إلى جميع أفراد عائلة "بن دوخة" و "عابد"

إلى الأساتذة الكرام

إلى من قاسمني أسطورة العمل صديقتي "إيمان"

إلى من عشت معهم أجمل الذكريات في الحياة : شيما - هاجر - إكرام - شاميناز .

و إلى كل من تحملهم و لو تحملهم ذاكرتي أهدى ثمرة جسدي .

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	التشكرات
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
1	مقدمة
24-2	الفصل الأول : ماهية المخزونات و المخازن
5	تمهيد
6	المبحث الأول : المخزون وتصنيفاته
6	المطلب الأول: مفهوم المخزون و أهميته
8	المطلب الثاني: تصنيفات المخزون و وظائفه
16	المطلب الثالث: تقييم المخزونات
18	المطلب الرابع : جرد المخزونات
22	المبحث الثاني: الرقابة على المخزون
22	المطلب الأول: مفهوم الرقابة على المخزون
24	المطلب الثاني: حدود و مداخل الرقابة على المخزون و المخازن
25	المطلب الثالث : مسؤولية الرقابة على المخزون

27	خلاصة الفصل
29-59	الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية للمخزونات
29	تمهيد
30	المبحث الأول : عمليات الشراء والبيع
30	المطلب الأول: عمليات الشراء و البيع في مؤسسة تجارية
33	المطلب الثاني : عمليات الشراء و البيع و التصنيع في مؤسسة إنتاجية أو خدماتية
40	المطلب الثالث: حالات خاصة في معالجة المخزونات
43	المبحث الثاني : التخفيضات المالية و التجارية و الأغلفة المتداولة و خسائر القيمة
43	المطلب الأول: التخفيضات المالية و التجارية
50	المطلب الثاني : الأغلفة المتداولة
55	المطلب الثالث: خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ
59	خلاصة الفصل
61	خاتمة عامة
61	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
19	الجرد المستمر	01
21	الجرد الدائم	02

مقدمة عامة

شهد المحيط الاقتصادي للمؤسسات نتيجة التطور التكنولوجي الهائل و توجه اقتصاديات الدول نحو اقتصاد السوق و ظهور مفاهيم جديدة كالعولمة و ما شابه ذلك بالإضافة إلى التقنيات الحديثة في التسيير المالي و المحاسبي و كذا الاتصال و التواصل من جهة أخرى ، مما فرض عليها ضرورة مسايرة هذا التطور . و قد ساهمت كل هذه المتغيرات في تطور و تنوع المؤسسات من حيث الشكل و الحجم و العمليات التي تمارسها ضمن نشاطها الاستغلالي في ظل تزايد المنافسة ، مما أدى إلى وجوب إصلاحات مالية و اقتصادية و لعل أهمها النظام المحاسبي المالي الجديد.

و لقد اهتم النظام المحاسبي المالي الجديد بالمخزونات شأنه شأن المعايير المحاسبية الدولية التي أعطت اهتماما بالغاً لموضوع المخزونات ، و ذلك لكون المخزونات عنصراً حساساً و مؤثراً على نشاط المؤسسة مهما كان نوعها، حيث تعتبر من الأصول المتداولة التي تحتفظ بها المؤسسة بغرض بيعها أو استخدامها في إنتاج السلع المعدة للبيع ، كما أن العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات كثيرة و متشعبة و أن أي خطأ أو سهو قد يؤدي إلى تغيير نتائج أصول المؤسسة.

لهذا تعتبر المخزونات بشكل عام (المخزونات و قيد التنفيذ) من أهم العناصر المستخدمة داخل المؤسسة الاقتصادية مهما كان مجال نشاطها. كما تعتبر العنصر السلعي في الأصول الجارية، و التي تعبر عن موضوع نشاط المؤسسة من خلال قسطها الأكبر.

أولاً: الإشكالية

تكتسي المخزونات داخل المؤسسة أهمية كبيرة خاصة مع تطور أساليب التسيير في الوقت الراهن ، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث و ابتكار طرق و أساليب لتقييمها و تسييرها، الأقل ما يمكن القول عنها أنها ايجابية و تقلل من الأخطاء، خاصة في العمليات المحاسبية. و عليه قمنا بطرح الإشكالية التالية :

في ظل تصنيفات المخزون و وظائفه، كيف يتم تقييم المخزونات و معالجتها في المؤسسة الاقتصادية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة ، قمنا بوضع الأسئلة التالية :

- ما ذا نقصد بالمخزون ؟
- ما هي أهم تصنيفاته ؟
- ما هي العمليات المحاسبية ؟
- كيف يتم تقييم المخزونات ؟

ثانيا : الفرضيات

- 1 - تؤثر العمليات المحاسبية للمخزونات على النشاط التي تمارسه المؤسسة.
- 2 - تعتمد محاسبة المخزون بالدرجة الأولى على تصنيف المخزونات .
- 3 - إنجاح محاسبة المخزون داخل المؤسسة يتوقف على الحالة المالية و الاقتصادية للمؤسسة.

ثالثا : المنهج المستخدم

حتى نتمكن من الإلمام بكل ما هو متعلق بالمخزون، و كذا المعالجة المحاسبية للمخزونات ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك لجمع المعلومات و البيانات و وصفها حتى نستطيع التحكم في موضوع دراستنا .

رابعا : صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال بحثنا هذا الصعوبات أهمها نقص المراجع، و المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة في المؤسسة محل الدراسة. و رغم ذلك حاولنا تجاوز هذه الصعوبات و الإحاطة بموضوع البحث.

خامسا : تقسيمات البحث

يشمل عملنا على فصلين هامين ، أولها حول ماهية المخزونات و المخازن و يشمل مبحثين ، يتمثل المبحث الأول في المخزون و تصنيفاته أما المبحث الثاني فيدور حول الرقابة على المخزون .

أما الفصل الثاني فهو يتمحور حول المعالجة المحاسبية للمخزونات، و الذي يشمل مبحثين ، يتمثل المبحث الأول في عمليات الشراء و البيع أما المبحث الثاني فيدور حول التخفيضات المالية و التجارية و الأغلفة المتداولة و خسائر القيمة.

الفصل الأول : ماهية المخزونات و المخازن

تمهيد :

إن التقدم الصناعي الذي وصل إليه العالم اليوم أدى بالمؤسسات إلى إعطاء أهمية لمختلف الوظائف الموجودة، ومن أهم هذه الوظائف نجد وظيفة الاحتفاظ بالمخزون الذي لا تستطيع المؤسسة مهما كانت طبيعتها الاستغناء عنه . وعلى ضوء هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلا مبحثين رئيسيين تتمحور حول:

المبحث الأول: المخزون و تصنيفاته

المبحث الثاني: الرقابة على المخزون

المبحث الأول : المخزون وتصنيفاته

المطلب الأول : مفهوم المخزون وأهميته

1 - مفهوم المخزون : لقد تعددت مفاهيم المخزون والذي أوضحها :

المخزون عبارة عن أصناف محتفظ بها للبيع في الإطار العادي لعمل المنشأة و في عملية الإنتاج من أجل البيع ، أو في صورة مواد أو توريدات سيتم استهلاكها في عملية الإنتاج أو في أداء الخدمات.¹

PIER ZERMATI الذي يقول بأن المخزون هو عبارة عن مجموعة من البضائع أو العناصر المختلطة و المنظمة داخله و هي موجهة داخله و هي موجهة للاستخدام في وقت لاحق أي تقوم بتقديمها إلى مستخدمها على حسب احتياجاتهم.²

هو المكان الذي تخزن فيه المواد و المستلزمات ، و يختلف عدد المخازن من منظمة إلى أخرى، و ذلك على حسب نوعية المستلزمات و تنوعها و الكميات التي تحتاجها المنظمة و لكل مخزن شخص مسؤول به يسمى بأمين المخزن يساعده مجموعة من العاملين، و مهمة المخزن استلام مذكرات صرف المواد و تجهيز محتواها و إرسالها للجهات الطالبة، و استلام الطلبيات الجديدة و استخدامها.³

و من خلال هذه التعريفات يمكن أن نعرف المخزون عبارة عن مكان توضع فيه البضائع و السلع المشتراة أو المنتجة بشكل منظم و مرتب بحيث تكون جاهزة للاستعمال.

¹ - طارق عبد العال حماده، دليل المحاسبي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مصر، الدار الجامعية ، 2006، ص467.

² - MOUHAMED SAID BELACEL, LA GESTION DE STOCKS/2DITION GESTION.

³ - عمر وصفي عقيلي ، ملعم زمزم الموسوري، قحطان بدر العبدلي ، إدارة المواد (ال شراء و التخزين من منظور كمي)، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2004، ص274.

2 - أهمية المخزون :

إن دور و أهمية المخزون يكمن في المحافظة و السير الحسن للمؤسسة و التي نلخصها فيمايلي:

- ضمان استمرار نشاط المؤسسة حيث يسمح بتدفق المواد الأولية الضرورية لعملية التحويل إلى قسم الإنتاج في حالة المؤسسة الإنتاجية كما يسمح بإشباع طلبات الزبائن بالنسبة للمؤسسة التجارية.
- يساهم المخزون في مواجهة النقص الذي يحدث في التموين و يعمل على تجنب كل الاختلالات ففي التأخر في عملية التموين أو عدم توفر المواد في السوق تلجأ المؤسسة إلى إخراج المخزون لإتمام نشاطها.
- تستطيع المؤسسة الاحتفاظ بالاحتياطي من المواد و البضائع لغرض المضاربة باستفادها من الظروف الجيدة للشراء و البيع فقد تستغل الظروف الاقتصادية كأن تقوم بشراء المواد بأثمان منخفضة و تعيد بيعها بأثمان معتدلة أو مرتفعة على حسب السوق في الأوقات السيئة.

كما أن المخزون يساعدنا في تحقيق بعض الأمور الهامة التالية :

- الحصول على أفضل حجم اقتصادي لطلبية الشراء أو لعملية الإنتاج (الحجم الاقتصادي .
- مقابلة التقلبات الغير متوقعة في الشراء أو الإنتاج أو البيع (مخزون الأمان)،
- مقابلة التقلبات الواقعة في الشراء أو البيع (مخزون التوقع)
- ضمان استمرارية العملية الإنتاجية، أي استمرار تدفق الإنتاج
- تغطية الأخطار الناجمة عن عدم قدرة الموردين في بعض الحالات عن تلبية احتياجات المؤسسة في الوقت المناسب
- التقليل من عدد الطلبات أي الشراء بكميات معتبرة للاستفادة من مختلف الامتيازات

المطلب الثاني: تصنيفات المخزون ووظائفه

1 - تصنيف المخزون لأغراض الرقابة و التخطيط

1-1 مخزون دورة التشغيل

و يتكون مخزون دورة النشاط نتيجة تديير الاحتياجات الشرائية بنظام الطلبيات المجمعة بدلا من الشراء المجزئ للاستخدام الفوري و يسمى المخزون المتاح من هذه الطلبيات المجمعة بالمخزون الإجمالي للدورة total cycle stock و عادة ما نلاحظ بالنسبة للمخزون من الإنتاج تام الصنع و قطع الغيار نوع من الانتظامية في الطلب الامر الذي يستلزم تكوين مخزون التشغيل يتراوح بين الصفر و حد أقصى معين و التي تم شراؤها في أي وقت يتكرر فيه الشراء و ذلك باقتراض انتظام السحب من المخزون أما في حالة السحب غير المنتظم فيتناقص الطلب على الصنف في بعض الأوقات و يرتفع إلى درجة كبيرة في أوقات أخرى و يعبر عن المخزون المتاح في أي وقت من الأوقات كالآتي :

المخزون الاحتياطي + الكمية المنشأة/2

أي = متوسط الكمية المشتراة + المخزون الاحتياطي

2-1 المخزون الأمان:

و هو المخزون الذي تحتفظ به المنشأة بشكل ثابت في المتوسط لمواجهة المتغيرات غير المتوقعة في الطلب على الصنف و طول فترة الشراء أو الصنع و مشاكل الشحن و خلافه، و لن تكون هناك حاجة لمخزون الأمان إذا كانت درجة الرقم في التنبؤ بحجم الطلب و العرض من الصنف كبيرة. أما حجم مخزون الأمان فهو يرتبط بدرجة خدمة العملاء المطلوب تحقيقها و ما يتطلب ذلك من وفرة الصنف و تقليل حالات النفاذ بقدر الإمكان.

3-1 المخزون الاحتياطي :

و هو المخزون الذي يتم تكوينه لمواجهة احتمالات زيادة الطلب في فترة معينة مستقبلية بسبب الموسمية في الطلب أو لمواجهة توقعات معينة لتوقف الإستيراد من الخارج (في حالة الشراء الخارجي) أو حالات التوقف العمل في الموانئ أو المصانع لأي سبب من الأسباب حيث يكون من المتوقع أن يكون معدل السحب و الطلب على الصنف أكبر من معدل إعادة الشراء أو التصنيع و قد يكون تكوين المخزون الاحتياطي لمواجهة موسمية العرض على من السلع أو موسمية أنتاجها و من ثم يجب أن تكون للمنشأة المستخدمة للصنف مخزون احتياطي منها لمواجهة احتياجاتها منه خارج فترة موسم إنتاجه.

4-1 المخزون بالطريق:

و هو المخزون يمر بمرحلة النقل من مكان الإنتاج أو الشراء إلى المنشأة المستخدمة له أو البضاعة المتاحة بمخازن الموزعين و كذلك البضاعة المنقولة بين موزع و آخر و كذلك البضاعة المتاحة على الأرفف لدى موزعي التجزئة هذا من وجهة نظر المنتج أما من وجهة نظر الموزعين فإن البضاعة المتاحة أو البضاعة بالطريقة فتشتمل المخزون الحالي من الصنف لدى تجار التجزئة و البضاعة التي بالطريق إليهم و التي تهتم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء .

و نلاحظ أن التقسيم السابق لأنواع المخزون حسب الغرض من المخزون قائم لخدمة الأغراض التنظيمية للمخزون خاصة ما يتعلق بالرقابة على المخزون أكثر من الاعتبارات المحاسبية أو طبيعة الصنف - خدمات أجزاء إنتاج تام الصنع- إلا أن ذلك لا يمنع طبقا من حساب تكلفة المخزون في كل التقسيم المشار إليه أعلاه بالإضافة إلى الفوائد المرتبطة بكل نوع أيضا و هو أمر ضروري لترشيد القرارات المتعلقة بتحديد حجم المخزون من كل نوع منها و التغير في ذلك الحجم.¹

¹ - عاطف جابر طه ، عبد الرحيم ، إدارة المشتريات والمخازن ، الجلال للطباعة 2008، ص 115-118.

2 – تصنيف المخزون حسب النظام المحاسبي المالي :

أخذ النظام المحاسبي المالي على العموم معياران في تصنيف المخزونات :

-أولا على أساس معيار الترتيب الزمني لدورة الإنتاج انطلاقا من مرحلة التموينات إلى مرحلة الإنتاج ثم مرحلة تخزين المنتجات و البضائع المشتراة المباعة على حالتها.

-ثانيا على أساس معيار طبيعة الأصل المخزن الذي يكون موضوع تقسيم ضمن كل مؤسسة حسب احتياجاتها الداخلية¹.

و على المستوى المحاسبي تفرع حساب المخزونات إلى الحسابات الرئيسية التالية حيث اعتمد مبدأ الفصل انظر الجدول:

رقم الحساب	التسمية	ماهية الحساب
الحساب 30	مخزونات البضائع	البضائع المشتراة لغرض البيع على حالتها دون إجراء تغيير عليها
الحساب 31	المواد الأولية و اللوازم	المواد الأولية و التوريدات المشتراة من أجل تحويلها و التي تدخل ضمن تكوين المنتجات المعالجة أو المصنوعة
الحساب 32	التموينات الأخرى	و التي تساهم في المعالجة و في الصنع أو في الاستغلال دون أي تدخل في تكوين المنتجات المعالجة أو المصنوعة و يتفرع إلى الحساب 321 المواد القابلة للاستهلاك و هي المواد التي تستهلك

¹ - علاوي لخضر ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد، دار الأوراق الزرقاء، ص 138.

<p>مباشرة بعد استعمالها كمواد تنظيف و زيوت التشحيم لوسائل نقل المؤسسة .</p> <p>الحساب 322 لوازم قابلة للاستهلاك و هي اللوازم الموجهة مباشرة للاستهلاك (غير المستعادة) كمواد التي تستعملها مؤسسات الطيران (كؤوس الملاعق و غيرها) و مختلف الوسائل التي تستعملها الإدارات كأوراق الطباعة و غيرها .</p> <p>الحساب 326 الأغلفة يضم الأغلفة غير قابلة للاسترجاع أي المستهلكة مباشرة بمجرد استعمالها</p>		
<p>يضم هذا الحساب السلع التي بلغت مرحلة معينة من الإنتاج حيث تخزن بتكلفة مستوى إنتاجها و يعبر هذا عن مبدأ استمرارية النشاط و مبدأ استقلالية الدورات المالية في تحميل التكاليف و يتفرع إلى الحساب 331 المنتجات قيد الإنجاز و هي السلع التي بلغت مرحلة معينة من الإنتاج خلال إقفال حسابات الدورة المالية الحساب 335 أشغال قيد الإنجاز و هي الأشغال التي مازالت قيد الإنجاز</p>	<p>سلع قيد الإنتاج</p>	<p>الحساب 33</p>

<p>في المؤسسات الخدمائية قد تصل تأدية الخدمات خلال إقفال الحسابات الدورة المالية إلى نسبة معينة من الإنجاز و يجب تسجيلها و يتفرع هذا الحساب إلى الحساب 341 دراسات قيد الإنجاز</p> <p>الحساب 345 خدمات قيد الإنجاز</p>	<p>خدمة قيد الإنجاز</p>	<p>الحساب 34</p>
<p>في المؤسسات الإنتاجية يوجه النتاج المصنع إلى البيع و في حالات قد يوجه إلى المخازن في صفة منتجات مخزنة بتكلفة الإنتاج يتفرع هذا الحساب إلى الحساب 351 منتجات وسيطية و هي منتجات شبه نصف مصنعة أي منتجات تدخل في مرحلة معينة من الإنتاج ، الحساب 355 المنتجات التامة للصنع تخزن بتكلفة إنتاجها</p> <p>الحساب 358 المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة تعتبر بعض أشكال النفايات و الفضلات من المنتجات بحيث يتم التنازل عنها (بيعها) على حالها و تقيم بسعر تكلفتها عند تخزينها في نهاية الدورة المالية كما يمكن تقييمها</p>	<p>المنتجات المصنعة من قبل المؤسسة</p>	<p>الحساب 35</p>

<p>على أساس سعر البيع المقدر مطروحا منه مصاريف البيع المحتملة</p>		
<p>و التي تشمل العناصر المفككة أو المسترجعة من التثبيات و هذا الحساب يحسم ما يعتمد به الحساب العيني</p>	<p>المخزونات المتأتية من التثبيات</p>	<p>الحساب 36</p>
<p>المخزونات التي تمتلكها المؤسسة بالصفة القانونية (اسميا) و لكن لا تحوزها في مخازنها (ماديا) عند إقفال السنة المالية و في نهاية الدورة المالية إذا لم يرصد هذا الحساب و جب أن تعد المؤسسة جدولا مفصلا بالمخزونات الموجودة خارج مخازنها</p>	<p>المخزونات في الخارج</p>	<p>الحساب 37</p>
<p>يعتبر حساب وسيطي (أو حساب الفترة) و يتفرع إلى الحساب 380 مشتريات البضائع المخزنة الحساب 381 مشتريات المواد الأولية و اللوازم المخزنة الحساب 382 مشتريات تموينات أخرى مخزنة يعتمد هذا الحساب عند شراء البضائع و التموينات من خلال مرحلة الفوترة و يرصد مباشرة بعد استلام البضائع (دخولها في مرحلة</p>	<p>المشتريات المخزنة</p>	<p>الحساب 38</p>

<p>التخزين) و قد يصادف تواجد هذا الحساب خلال إقفال حسابات الدورة المالية ما يعني اقتناء مشتريات بدون استلامها (تخزينها) و باعتباره حساب وسيط فيرصد بمقابل الجانب المدين من حساب 37 المخزونات في الخارج</p>		
<p>تم إنشاء هذا الحساب وفق طريقة لعناصر المخزنة حيث يسجل نقص القيمة في المخزونات بمختلف أنواعها و يقابله حساب المخصصات الخاصة بالمخزونات المعنية</p>	<p>خسر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ</p>	<p>الحساب 39</p>

المصدر : علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد

3 – تطبيق المخزونات حسب الوظيفة التي يؤديها المخزون

و تتمثل التقسيمات في:

1 – مخزون ناتج من الشراء أو الإنتاج في شكل لوطات بدلا من وحدات في كل مرة ، و الوظيفة

الأساسية لهذا الجزء من المخزون هو تحقيق وفورات الشراء أو الإنتاج الكبير.

2 – مخزون لاستخدام متوقع : و هو مخزون متراكم في فترات انخفاض الطلب عن معدلات الإنتاج

لمواجهة الطلب في فترات زيادة الطلب ، و الوظيفة الأساسية لهذا الجزء هو تحقيق مستوى غير

متذبذب من الإنتاج على الرغم من تذبذب مستوى الطلب.

حد الأمان: و هو احتياطي المخزون الذي يتم استخدامه في حالات تأخر التوريد أو زيادة الاستخدام عن المتوسطات المتوقعة، و الوظيفة الأساسية له الحفاظ على مستوى معين للخدمة و تقليل احتمال نفاذ المخزون لتفادي أثره على المستهلك أو عدم انتظام العملية الإنتاجية.

مخزون تحت التشغيل : و هو مخزون لازم لطبيعة العملية الصناعية التي تستغرق وقتا، سواء كمواد خام مخزونة أو تحت التشغيل أو منقولة من مكان لآخر، و الوظيفة الأساسية هنا هو جعل العملية الإنتاجية ممكنة، فغيره يصعب القيام بإنتاج السلعة أو تسويقها.¹

وظائف المخزون :

أ – وظائف المخزون على مستوى الأفراد :

- 1 – يتيح الفرصة لتطبيق مفهوم التسويق الحديث : و ذلك لأنه كلما كان لدى المنظمة مخزون من السلع و الخدمات فإنها سوف تسعى إلى تحقيق رضا المستهلك أملا في زيادة حجم مبيعاتها.
- 2 – يجنب المستهلك خطر النفاذ و تقلبات الأسعار: فتوافر المخزون يساعد على تلبية طلبات المستهلكين غير المتوقعة دون حدوث أي زيادة في الأسعار.
- 3 – يساعد على تثبيت العمالة: و يظهر ذلك جليا في الصناعات الموسمية حيث يمكن توزيع الطلبات على مدار السنة و الإنتاج بمعدل ثابت مما يساعد على استقرار العمالة و عدم الاستغناء عنها في مواسم الركود.

ب – وظائف المخزون بالنسبة للمنظمة :

يساعد على ضمان حسن و كفاءة النشاط الكلي للمنظمة من خلال تأدية الوظائف التالية :

¹ - اسماعيل محمد السيد و اخرون ، إدارة الإمداد والتخزين، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2006، ص211.

1 – القدرة على الوصول للحجم الاقتصادي لطلبية الشراء أو الإنتاج

2 – القدرة على التخصيص في الإنتاج

3 – ضمان استمرار العملية الإنتاجية و ذلك من خلال معالجة أثار عدم التأكد و طول فترة الانتظار

– يستخدم كأداة لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب و كذا بين مختلف أنشطة المنظمة¹

المطلب الثالث:تقييم المخزونات

تباشر كل مؤسسة اقتصادية أعمالها خلال السنة المالية مهما كانت طبيعتها من خلال عدة عمليات جارية عرفناها سابقا بالتدفقات و لاحظنا أن من بين التدفقات الحقيقية الخارجية هناك التدفقات الحقيقية المتمثلة في تدفقات السلع سواء الداخلة أو الخارجة مما يجعل المؤسسة مركز عبور لهذه السلع إلا أن وجود هذه السلع داخل المؤسسة يستلزم تقييمها صحيحا خلال السنة المالية و عند كل مرحلة من مراحل حركتها مع مراعاة إتباع الجرد الدائم المتبع في الجزائر (إلا برخصة من وزارة المالية بعد موافقة المجلس الأعلى للمحاسبة) و منه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل من مراحل تقييم المخزون السلعي و هي المدخلات دخول السلع (الشراء) المخرجات خروج السلع (الاستهلاك) التكلفة أو السوق أيهما أقل.

1 – تقييم المدخلات²

يتم تقييم عناصر المخزونات في حالة دخولها إلى المؤسسة عند (الشراء) على أساس تكلفة شرائها الحقيقية و التي تتكون من المبلغ المدون في فاتورة المورد مخصوما منه المبلغ على القيمة المضافة و الغلافات المضافة التي سوف ترد (إن وجدت) و كذا المصاريف المتعلقة بالشراء (مصاريف الجمركة

¹ - محمد راشد الغدير ، إدارة الشراء والتخزين ، ط2، دار زهران للنشر ، ص272

² - اسماعيل محمد السيد و اخرون ، إدارة الإمداد والتخزين ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006، ص211.

مصارييف النقل مصارييف الاستقبال...الخ) و يتم تسجيلها محاسبيا بهذه القيم حين دخولها تطبيقا لمبدأ الجرد الدائم.

و ينص المعيار IAO2 على وجوب تقييم المخزونات بالقيمة الأقل بين التكلفة و القيمة المحاسبية الصافية للإنجاز (les stocks doivent être évaluée au plus faible du court et de la valeur nette de réalisation)¹

وفق هذا المعير فإن المقصود بالتكلفة هو أنه ينبغي أن تتضمن تكلفة المخزونات كل التكاليف المتعلقة بالحيازة أو الإنجاز، بالإضافة إلى كل المصارييف المتعلقة بالتحويل و كذا كل المصارييف الأخرى الضرورية لإيصال هذه المخزونات إلى أماكن التخزين.

2 – تقييم المخرجات :

نص المعيار المحاسبي (IAS 02) على الطرق التالية في تقويم المخرجات من المخزونات :

1 – طريقة الوارد أولا صادرأولا (PEPS) (premier entrer-premier sorti):

تفترض هذه الطريقة أن المخزون الذي تم شرائه أو إنتاجه أولا يستهلك أو يباع أولا و بالتالي فإن المخزونات الباقية في نهاية الفترة هي التي تم شراؤها أو إنتاجها مؤخرا.

2 – طريقة متوسط التكلفة المرجحة CMP: cout moyenne pondérée:

في ظل هذه الطريقة يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزونات المتشابهة الموجودة في بداية الفترة و تلك التي تم إنتاجها أو شراؤها خلال الفترة و ذلك باحتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها و يعتمد ذلك على ظروف المؤسسة .

¹ -Cathrine Maillot, Anne le Manh, les noms comptables internationales LAS/IFRS, Bertl Edition, foucher, 2006, pp (67-70).

يختلف تحديد تكلفة المخزونات باختلاف ارتباطها حيث يفرق بين نوعين من المخزونات:

- مخزونات تعوض بعضها و يصعب تشخيصها و التفرقة بين وحداتها القديمة و الجديدة بعد

تخزينها (stocks fungibles)

يقيم هذا النوع على أساس الطريقتين التاليتين:

الوارد أولا الصادر أولا

متوسط التكلفة المرجحة¹

- مخزونات لا تعوض بعضها يمكن تشخيص و تمييز وحداتها (stocks no fungibles) يتم تقييم

هذا النوع حسب وحداته، و بالتكلفة الحقيقية للوحدة.

المطلب الرابع : جرد المخزونات²

هناك نوعين مختلفين من نظم ضبط المخزون ، أما الأول ما يعرف بالجرد الدائم (المستمر) و

أما الثاني فهو ما يعرف بالجرد المتناوب (الدوري) .

و قد تربط النظام المحاسبي المالي للمؤسسة حرية اختيار جرد المخزون الأنسب لها، و إختيار

نظام جرد دون الآخر سيؤدي إلى معالجة محاسبية مختلفة تماما عمليات الشراء و البيع إذ تستعمل

حسابات مختلفة .

¹ - علاوي لخضر ، معايير المحاسبة الدولية، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر ، 2012، ص218-219.

² - اسماعيل محمد السيد و اخرون ، مرجع سابق ، ص225.

و كذا استعمال مراحل تسجيل مختلفة¹

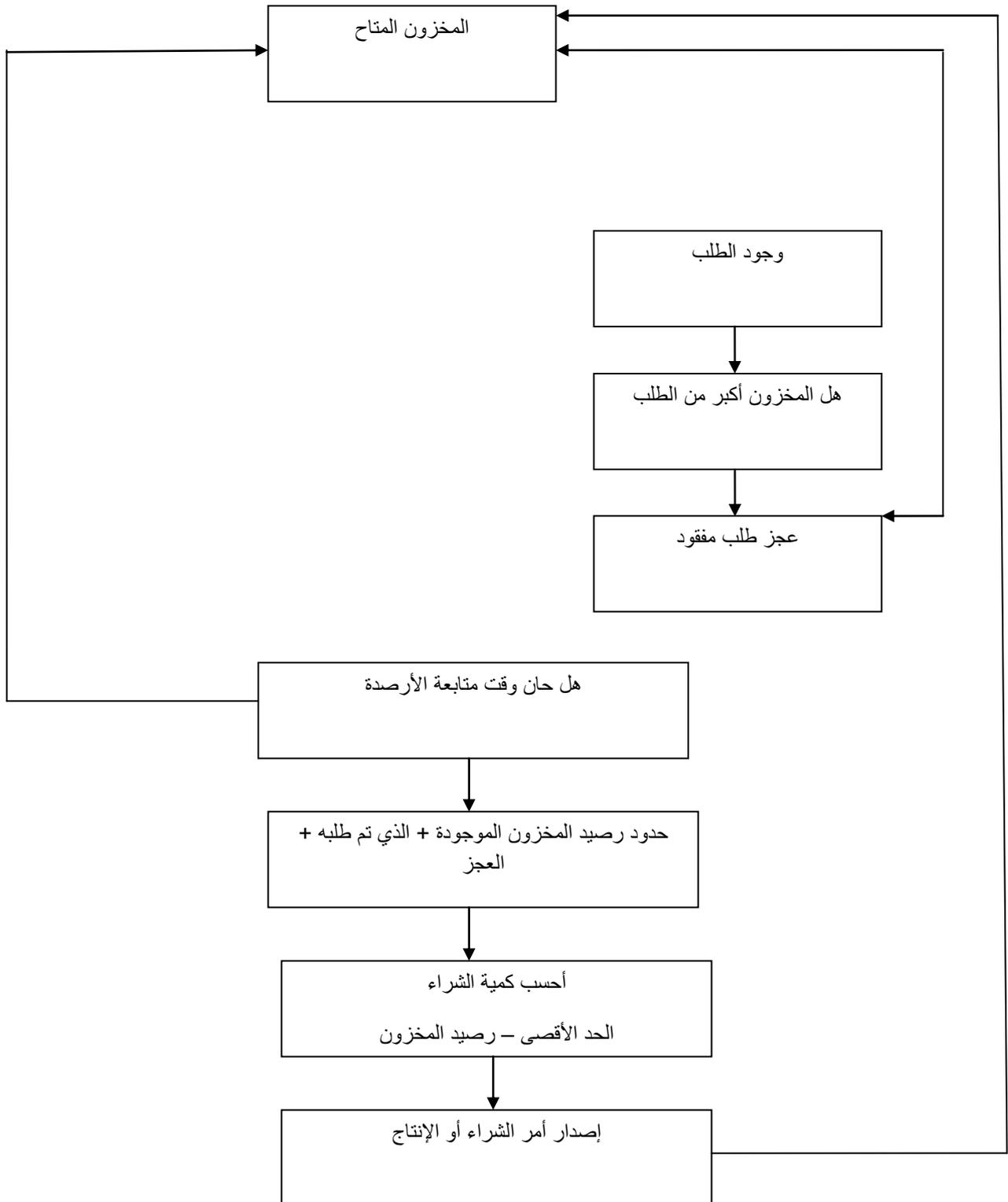
الجرد الدائم (المستمر) : و هو الذي يقوم على التسجيل الدائم لكل حركات المخزون ، بحيث يكون هناك في كل وقت رصيد يعبر عن الرصيد الفعلي المتاح بالمخزون بالإضافة إلى سجلات عن ما هو تحت الطلب، و في ظل هذا النظام يتم الشراء أو الإنتاج عندما يصل مستوى المخزون إلى مستوى معين يطلق عليه مستوى إعادة الطلب و تجدر الإشارة هنا إلى أن الفائدة الحقيقية لنظام الجرد الدائم تتمثل في إمكانية التعرف لحظيا و في الحال على أرصدة المخزون بعد كل حركة سحب أو إضافة.²

و يمكن تصوير نظام الجرد المستمر في الشكل التالي :

¹ - بن ربيعة حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، الجزء الاول ، مطبة دار ومة ، الجزائر، 2010، ص126.

² - بن ربيعة حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، مرجع سابق ، ص 128.

الشكل 1 : الجرد المستمر



ومن مميزات هذا النظام :

يوفر وسائل للرقابة الداخلية، حيث يقوم بمقارنة الجرد المادي للمخزون مع السجلات المحاسبية، يمكن للإدارة إدراك أي نقص أو خطأ فتتخذ الإجراءات الصحيحة.

يمكن إجراء الجرد المادي للمخزون في أي تاريخ حسب الحاجة، و من هنا سجلات المستمر تبين دائما قيمة المخزون المتبقي كما يجب أن تكون.

-يوفر معلومات تمكن المؤسسة من إعداد القوائم المالية لكل شهر أو ثلاثي و هذه المعلومات متمثلة في المخزون النهائي، و كذا تكلفة البضاعة المباعة.

-يسمح بتحقيق مقابلة بين الإيرادات (المبيعات) و التكاليف (تكلفة المبيعات) بصفة مباشرة فمتابعة حركة المخزون حسب هذه الطريقة تتم بالموازاة مع عمليات نقل الملكية يوما بيوم، و بالتالي يصبح بإمكان المؤسسة تحديد قيمة عناصر المخزون في أي لحظة من الزمن.¹

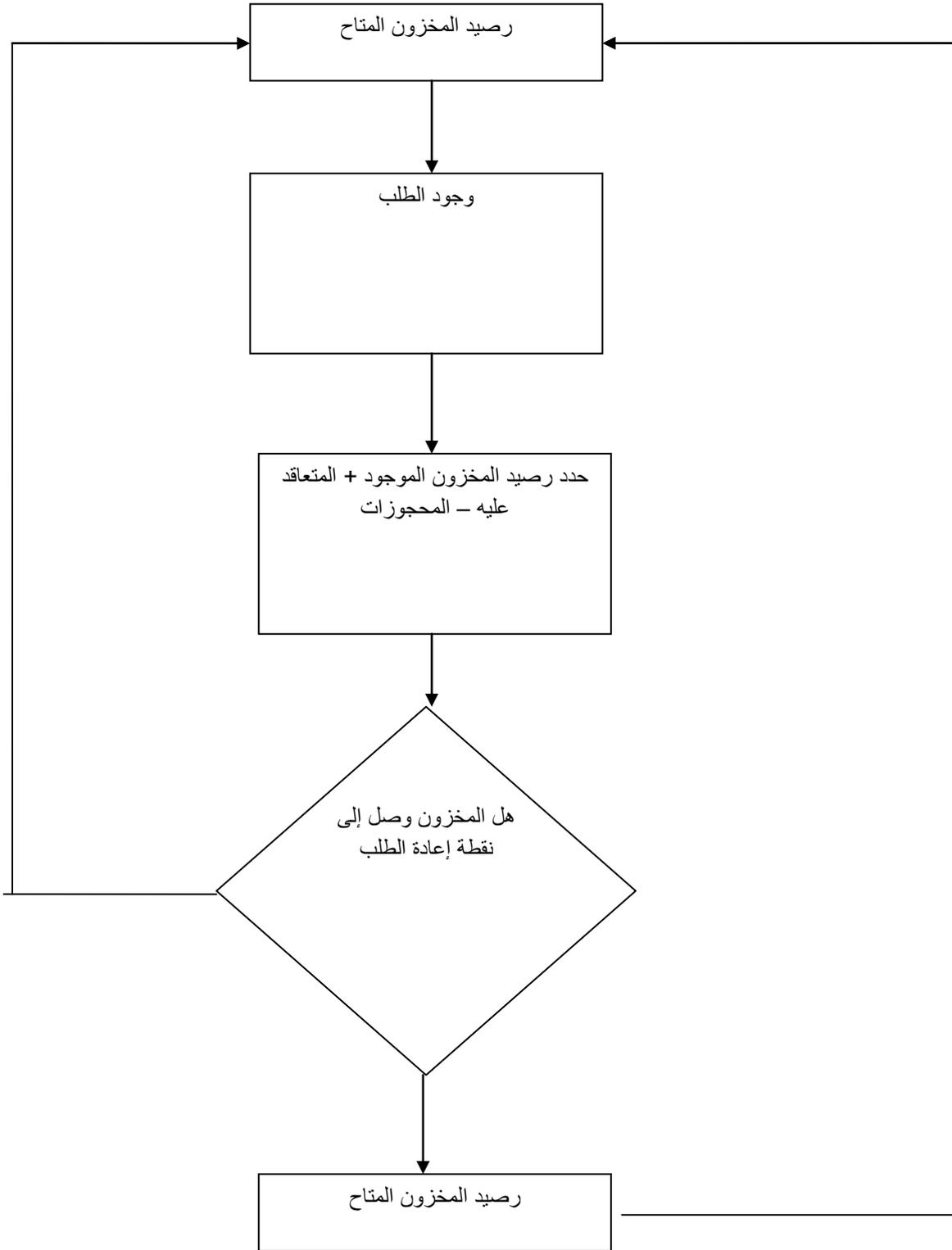
الجرد المتناوب (الدوري) : و هو ما يقوم على مراجعة أرقام المخزون في تواريخ محددة و ثابتة، و هي عادة عملية نصف شهرية أو نصف سنوية، و في هذا التاريخ يتم مقارنة أرقام المخزون الموجودة بالحد الأقصى الواجب تواجده من كل صنف و يتم في تلك التواريخ إصدار أوامر الشراء (أو الإنتاج) إذا استلزم الأمر.

و عندما تكون الكميات التي يتم إصدار أوامر شراؤها هي الفرق بين الرصيد الفعلي و الحد الأقصى من المخزون فإنه من المتوقع في ظل تلك النظم أن تكون كمية الشراء مختلفة من فترة لأخرى و يوضح الشكل التالي عمل هذا النظام.²

¹ - أحمد طرطار ، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة ، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، ص55-56.

² - اسماعيل محمد السيد و اخرون ، مرجع سبق ذكره، ص229.

الشكل 2 : الجرد الدائم



مصدر : اسماعيل محمد السيد و اخرون ، إدارة الإمداد و التخزين.

المبحث الثاني: الرقابة على المخزون

المطلب الأول: مفهوم الرقابة على المخزون

يتصل مفهوم الرقابة على المخزون كوظيفة إدارية بالتخطيط للمخزون لأنهما يسعيان إلى تحقيق نفي الهدف تقريبا فكلهما يهدف إلى تنظيم حركة المخزون و الحافضة عليه و ضبط تدفق من وإلى المخازن بالكمية المناسبة و الوقت المناسب دون نقص أو تأخير.

و يقصد بالرقابة على المخزون هو الوقوف على مدى تطبيق الخطط الموضوعة و التحقق من الإجراءات المتبعة لمراحل دخول المواد و خروجها من المخازن و التأكد من أن الإجراءات الفعلية هي الإجراءات المخطط لها و اكتشاف القصور و معرفة الأخطاء و الانحرافات و التجاوزات المرتكبة أثناء إنجاز الواجبات و من ثم العمل على تحديد أسبابها و وضع الحلول لتفاديها مستقبلا و تتم عملية الرقابة على المخزون من خلال عمليات الفحص و التفتيش و المتابعة المستمرة و جمع المعلومات لقياس و تدقيق جميع العمليات التخزينية بأوقات مختلفة للتأكد من وجود الكميات المطلوبة حسب الخطط الموضوعة و التفتيش عليها.¹

تعريف نظام الرقابة على المخزون : هو مجموعة الإجراءات المتبعة في المخازن و المتعلقة بالملاحظة و الفحص و التدقيق و القياس لكافة العمليات التخزينية للتأكد من توفر المواد المطلوبة حسب ما هو مخطط لها و ضبط حركة المخزون حسب احتياجات المنشأة و التحقق من سلامة المخزن و كشف الأخطاء و الانحرافات قبل وقوعها من خلال خطط و معايير محددة مسبقا لقياس و تصحيح الأداء في الخطط المستقبلية.

¹ - هيثم زغي و آخرون، إدارة المواد ، الطبعة الأولى ، مصر ، ص 221-222.

وظائف الرقابة على المخزون :

- 1 - ضمان توفير الكميات المناسبة من المواد المطلوبة حسب الخطط الموضوعة و تفادي النقص في هذه المواد و خاصة المواد السريعة الحركة.
- 2 - ضبط حركة المخزون و تنظيم حركة دوران المواد و تجديدها لتفادي الازدواجية في مخازن المواد .
- 3 - التأكد من سلامة المواد المخزنة و من تطبيق إجراءات السلامة عليها.
- 4 - تخفيض قيمة الاستثمار عن طريق المخزون إلى أقل ما يمكن لتفادي في المواد البطيئة الحركة.
- 5 - تخفيض تكاليف و النفقات و مصاريف التخزين إلى أقل ما يمكن.
- 6 - قياس و تصحيح أداء العاملين في المصنع.
- 7 - ضبط و استلام و تسليم المواد في المواعيد المحددة لتفادي تأخير العمليات الإنتاجية.
- 8 - جدولة المواد حسب إطار التقادم و التلف و البوار.
- 9 - فحص المواد و التأكد من أنها مطابقة للمواصفات و الكميات.

المطلب الثاني: حدود ومداخل الرقابة على المخزون والمخازن

أولاً: حدود الرقابة على المخزون

1 - مستوى أو معدل الاستخدام خلال السنة و الذي تتم مراقبته بأهمية حيث نريد التأكد من يتناسب مع النتائج و المبيعات و الإيرادات و المواد الموردة إلى المخازن.

2 - زيادة مدة التخزين عن الوقت اللازم للتجديد فإذا وجدنا بعض المواد يقل استهلاكها عن المقرر فإنها تدل على أنها ستصبح مواد راکدة.¹

3 - أن تكون المواد الموردة إلى المخازن في أي دفعة أو مجموع الدفعات تغطي فترة الاستهلاك أو أن المواد التي تم توريدها هي كاملة في العدد و المواصفات عمليا و كتابيا لذلك يجب أن تكون الرقابة كاملة و سليمة.

4 - التأكد من المواد الخارجة من المخازن و أنها مطابقة للطلبة الواردة من العملاء و هي ما تسمى بالرقابة المادية و لذلك يتم تفتيش كميات المواد المصروفة من المخازن.

ثانياً: مداخل الرقابة على المخازن

1 - مدخل المعادلات الرياضية و يستخدم معادلات و نماذج رياضية معدة خصيصاً لأغراض الرقابة .

2 - المدخل المحاسبي أو المالي من خلال مراجعة الحسابات و القوائم المالية.

3 - المدخل الجدولي : حيث يتم إعداد جداول تبين أنواع و كميات و حالة المخزونة و أي ملاحظات حول ذلك.

¹ - حمد راشد الغدير، مرجع سبق ذكره، ص 330-331.

4 - المدخل البياني : و يتم من خلال الرسوم البيانية للمواد المخزونة حاليا مقرنة بالمواد لفترات سابقة أو مقارنة بالخطط المعتمدة.

5 - مدخل الخبرة : و يعتمد على خبرة الأفراد العاملين في المنشأة و مدى قدرتهم على المحافظة و اكتشاف الانحرافات.¹

المطلب الثالث : مسؤولية الرقابة على المخزون

إن مسؤولية الرقابة على المخزون تختلف من منشأة إلى أخرى باختلاف حجم و طبيعة أعمالها و اعتمادها على المخزون في وظائفها و عادة ما يرجع الجهة المسؤولة على الرقابة على المخزن إلى الإدارة العليا و التي بدورها بعد اختيار هذه الجهة تحدد مسؤولياتها و واجباتها و تتابع أعمالها و بشكل عام يمكن أن تتبع عملية الرقابة على المخزون إلى وواحد على الأقل أو أكثر من الجهات الآتية:

1 - إدارة المخازن في كثير من المنشآت و خاصة في العهد السابق كانت تتم عملية الرقابة من قبل المخازن نفسها و تختص بجميع إجراءات الرقابة على المخزون إلا أن هذه التبعية أصبحت غير مرغوب فيها في كثير من المنشآت إذ أن المخازن هي المسؤولة عن التخزين و مناولة الإمداد و الاستلام و الصرف و بالتالي أصبح من غير المحبذ أن يقوموا بالرقابة على أنفسهم.²

2 - إدارة الشراء و التخزين نظرا لتطور المنشآت و ازدياد أهمية هذا النشاط أوكلت الإدارة العليا مسؤولية الرقابة على المخزون إلى إدارة الشراء و التخزين عن طريق أفراد من داخل الدائرة إذا زاولت هذه الصلاحيات و حتى عهد قريب.

¹ - حمد راشد الغدير، مرجع سبق ذكره ، ص 331.

² - هيثم الزغيبي و اخرون ، مرجع سابق ، ص 226-227.

3 - قسم الرقابة على المخزون في الوقت الحاضر ظهرت إدارة المواد على الهيكل التنظيمي للمنشأة الحديثة كإدارة مستقلة زاولت مسؤوليات الشراء و التخزين معا و يتبع لهذه الإدارة على الهيكل التنظيمي في المنشأة الكبرى قسم خاص بالرقابة على المخزون يتولى إدارة الشراء و التخزين.

مسؤولية الإشراف و المتابعة و القيام بواجبات الرقابة على المخزون من متابعة عمليات استلام المواد و صرفها و توفير المستوى المطلوب من المواد المخزونة و ذلك من أجل توفير الحد الأدنى و الاعلى المطلوب من المواد المخزونة و تحديد نقطة إعادة الطلب.

و بالتالي يتم تخفيض تكاليف لتخزين إلى أدنى حد ممكن بشكل يضمن استمرار العملية الإنتاجية و توفير المواد في الوقت المحدد و بأقل تكلفة .

4 - لجنة مشتركة للرقابة على المخزون ففي حالات اخرى تقوم الإدارة العليا بتشكيل لجنة من مختلف الإدارات من ذوي الكفاءة و الإختصاص و المعرفة بأمر و إجراءات الخزن و الإلمام الكامل بجميع الأمور المتعلقة بعملية الرقابة على المخزون للقيام بمسؤولياتها الرقابية لتحقيق نوع من الرقابة الفعالة على عناصر المخزون.¹

¹ - هيثم الزغي و اخرون -مرجع سابق، ص226.

خلاصة :

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل يمكن القول بأن وظيفة في المؤسسة ليست مجرد خزن في أماكن معينة فقط، وإنما هي عملية متابعة مستمرة و متجددة بحالة تجعل منه المفتاح الذي من خلاله تتم جميع الأنشطة في المؤسسة، و لكي تتمكن هذه الأخيرة من التحكم الجيد في مخزوناتها لا بد من وجود علاقة بين مختلف الإدارات التي لها اهتمام بهذا المخزون ، كما لا بد أن تكون على معرفة، بما لديها في المخزن ، و لهذا الغرض تقوم المؤسسة بجرد مخزوناتها و مراقبة موجوداتها.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للمخزونات

تمهيد:

في إطار إعطاء مصداقية أكبر للقوائم المالية فيما تعرضه من أصول و خصوم المؤسسة، ينظر أن تساهم التطورات الجديدة الحاصلة في ميدان تقييم و معالجة عناصر الأصول و كيفية عرضها في القوائم المالية في تحسين نوعية المعلومات المعروضة. بما يتعلق بالمخزونات، ساهمة المعايير المحاسبية الدولية و كذا التشريع الجزائري في إثراء و تحسين هذه النوعية من خلال معالجات جديدة مسموح بها للوصول إلى هذه الخاصية للقوائم المالية و هي الشفافية التي على ضوءها يتخذ مختلف المستعملين قرارات رشيدة. و على ضوء هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يتمحوران حول :

المبحث الأول: عمليات الشراء و البيع

المبحث الثاني : التخفيضات المالية و التجارية و الأغلفة المتداولة و خسائر القيمة.

سنعتمد في دراستنا لمختلف التسجيلات المحاسبية المخزونات على أساس طريقة الجرد الدائم.

المبحث الأول: عمليات الشراء والبيع

المطلب الأول: عمليات الشراء والبيع في مؤسسة تجارية

تقوم المؤسسات التجارية بعمليات الشراء، التخزين، و الخروج من المخازن لغرض البيع لذلك سنستعرض في هذا الجزء مختلف سير العمليات و معالجتها المحاسبية.

1 – عملية الشراء:

تقوم المؤسسة التجارية بعملية الشراء إما نقدا أو على الحساب حيث تمر العملية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: الحصول على الملكية المخزون، على أساس الفاتورة المرسله من المورد بالقيود المحاسبي:

	xxx	ح البضائع المخزنة	380
	xxx	ح رسم على القيمة المضافة محسوم من المخزونات و الخدمات	44566
Xxx		ح الخزينة 51 أو 53	5
xxx		ح موردو المخزونات و الخدمات في حالة الشراء بالأجل	401
		على أساس تكلفة الشراء	

المرحلة الثانية : دخول المخزون من المشتريات إلى مخازن المؤسسة ، على أساس سند التخزين القيد المحاسبي¹

	xxx	ح المخزونات من البضائع		30
	xxx	ح البضائع المخزنة على أساس تكلفة الشراء		

ملاحظة :

قد يصادف تواجد الحساب 38 المشتريات المخزنة خلال إقفال حسابات الدورة المالية ما يعني اقتناء مشتريات بدون استلامها و باعتبارها حساب وسيط فيرصد بمقابل الجانب المدين من حساب 37 المخزونات في الخارج (في الطريق بمستودعات الغير)

و في نهاية الدورة المالية إذ لم يرصد هذا الحساب وجب أن تعد المؤسسة جدولاً مفصلاً بالمخزونات الموجودة خارج مخازنها

¹ - محمد العيد ، مقارنة الأنظمة المحاسبية المستعملة في الجزائر من الاستقلال إلى الآن ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2012- 2013، ص82.

2 – عملية البيع:

تقوم المؤسسة التجارية بإعادة بيع السلع و المواد التي اقتنتها سابقا إما نقدا أو على الحساب حيث تمر العملية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تحويل ملكية المخزون ، على أساس الفاتورة المرسله أو على اساس الإيصال بالمبلغ المقبوض.¹

القيد المحاسبي:

	xxx	ح الزبائن و الحسابات الملحقه في حالة البيع بالأجل		411
		ح الخزينة 53 51 في حالة القبض		5
	xxx	ح المبيعات من لبضائع	700	
xxx		ح رسم على القيمة المضافة مجمع على أساس سعر البيع	44571	
xxx				

¹ - علاوي لخضر ، المحاسبة المعمقة، دار الأوراق ، الجزائر، 2014، مرجع سابق، ص 145-149.

المرحلة الثانية : خروج المخزون من مخازن المؤسسة على أساس سند الخروج لغرض التسليم إلى الزبائن
القيد المحاسبي:¹

	xxx	ح مشتريات البضاعة المباعة		600
xxx		ح مخزونات البضائع	30	
		على أساس تكلفة الشراء أو التخزين		

المطلب الثاني : عمليات الشراء والبيع والتصنيع في مؤسسة إنتاجية أو خدمية

تقوم المؤسسات الإنتاجية بعملية شراء المواد الأولية و اللوازم و تخزينها كما تمر بعملية إخراجها من المخازن لغرض تحويلها (عملية التصنيع) ويلي هذا التخزين المنتجات من عملية التحويل و الخروج من المخازن لغرض البيع، لذلك سنستعرض فيما يلي مختلف سير العمليات و معالجتها المحاسبية

1 – عملية الشراء:

تقوم المؤسسة الإنتاجية بعملية شراء المواد الأولية و اللوازم و تخزينها لغرض استعمالها في عملية التصنيع حيث تمر العملية بمرحلتين :

¹ - محمد العبد، مرجع سابق، ص 84.

المرحلة الأولى: الحصول على ملكية المخزون من السلع و المواد و اللوازم على أساس الفاتورة المرسله من المورد أو على أساس الإيصال بالمبلغ المدفوع.

القيد المحاسبي :

	Xxx	ح المواد الأولية و اللوازم المختلفة		381
	xxx	ح التموينات الأخرى المخزنة		382
		ح رسم على القيمة المضافة محسوم		44566
Xxx		ح حسابات الخزينة	53 أو 51	
xxx		ح موردهو المخزونات و الخدمات (في حالة الشراء بالأجل) على أساس تكلفة الشراء	401	

المرحلة الثانية : دخول المخزون من المشتريات إلى مخازن المؤسسة على أساس سند التخزين¹

	XXX	المواد الأولية و اللوازم		31
	XXX	التموينات الأخرى		
XXX		المواد الأولية و اللوازم المخزنة	381	
XXX		التموينات الأخرى المخزنة	382	
		على أساس تكلفة الشراء		

ملاحظة هامة : إن المواد و اللوازم التي ترسل مباشرة إلى ورشات الإنتاج لا تخزن و إنما تسجل مباشرة بطبيعتها كمشتريات مستهلكة.

¹ - لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2014، ص 279.

القيود المحاسبية¹:

	XXX	المواد الأولية و اللوازم		601
	XXX	التموينات الأخرى		602
XXX		ح المواد الأولية و اللوازم المخزنة	381	
XXX		ح التموينات الأخرى المخزنة	382	
		على أساس تكلفة الشراء		

عملية التصنيع:

تقوم المؤسسة الإنتاجية بإخراج مختلف المواد الأولية و اللوازم إلى ورشات الإنتاج لغرض تحويلها (بتكلفة إخراجها) حيث تمر العملية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: خروج مخزونات المواد الأولية و اللوازم، على أساس تكلفة تخزينها إلى ورشات الإنتاج .

¹ - علاوي لخضر ، المحاسبة المعمقة ، مرجع سابق، ص150.

القيود المحاسبية :

	XXX	المواد الأولية المستهلكة		601
	XXX	التموينات الأخرى المستهلكة		602
XXX		ح المواد الأولية و اللوازم	31	
XXX		ح التموينات الأخرى	32	
		على أساس تكلفة الشراء أو التخزين		

المرحلة الثانية : دخول المخزونات من المنتجات التامة و النصف التامة و قيد الإنتاج إلى مخازن المؤسسة

(بتكلفة الإنتاج) على أساس سند الجدول .

القيد المحاسبي¹:

	XXX	ح سلع قيد الإنتاج		33
	XXX	ح خدمات قيد الإنتاج		34
XXX		ح مخزونات المنتجات	381	35
XXX		ح الإنتاج المخزون أو المنتقض من المخزون	72	

عملية البيع :

في المرحلة الأخيرة من دورة الإنتاج تقوم المؤسسة الصناعية بإخراج مختلف منتجاتها من المخازن لغرض بيعها أو لغرض توجيهها للورشات لأجل إتمام التصنيع، حيث تمر العملية بمرحلتين :

المرحلة الأولى : خروج مخزونات المنتجات على أساس تكلفة إنتاجها إلى الزبائن مباشرة أو إلى ورشات الإنتاج لغرض إتمام التصنيع.

¹ - لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية ، مرجع سابق، 281-282.

القيود المحاسبية :

	XXX	ح الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون		72
XXX		ح سلع قيد الإنتاج	33	
XXX		ح خدمات قيد الإنتاج	34	
XXX		ح مخزونات المنتجات	35	
		على اساس تكلفة الإنتاج		

الحساب 723 تغيرات المخزونات الجارية في مقابل الحسابين 33 و 34 (المنتجات الموجهة إلى الورشات لغرض

إتمام التصنيع)

الحساب 724 تغيرات المخزونات من المنتجات في مقابل الحساب (35 المنتجات الموجهة للبيع)

المرحلة الثانية : تحويل ملكية المنتجات إلى الزبائن على أساس الفاتورة وتسجيل المبيعات

القيود المحاسبية :

	XXX	ح الحسابات المالية (51 أو 53)		5
	XXX	ح الزبائن و لواحقها		411
XXX		ح المبيعات	70	

المطلب الثالث : حالات خاصة في معالجة المخزونات

1 - المعالجة المحاسبية للمخزونات المتأتية من التثبيتات

يسجل في هذا الحساب العناصر المفككة أو المسترجعة من التثبيتات المادية أو العينية حيث يتم تخزينها على أنها ستستعمل مستقبلا يجعل الحساب 36 م ما يتفرع منه مدينا و يجعل حساب التثبيت العيني 21 دائنا للإشارة فإن هذه الأجزاء أو قطع الغيار أو العناصر المفككة أو المسترجعة تقيم بقيمتها المحاسبية الصافية إذا كان هذا التثبيت المتأتي من قطع الغيار و يتم إدخاله إلى المخازن

القيد المحاسبي:¹

	XXX	ح المخزونات المتأتية من التثبيتات		36
	XXX	ح التثبيتات العينية الأخرى		36
XXX		مخزونات متأتية من تفكيك قيم ملموسة	215	

¹ - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، المؤرخ في 25 مارس 2009.

2 – المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات

تتمثل المشتريات غير القابلة للتخزين في فواتير المياه، الطاقة...أو غيرها غير المخزنة من طرف المؤسسة اللوازم التي لا يتم تخزينها¹

	XXX	ح المشتريات غير المخزنة من المواد و التوريدات		607
XXX		ح الحسابات المالية (51 أو 53)	5	

ملاحظة :

إن العناصر المسجلة في هذا الحساب و التي لم يتم استهلاكها عند إقفال السنة المالية ، تسجل كأعباء مثبتة مسبقا في الجانب المدين للحساب 486 الأعباء المعاينة مسبقا.

المبحث الثاني : التخفيضات المالية والتجارية والأغلفة المتداولة وخسائر القيمة

المطلب الأول : التخفيضات المالية والتجارية

التخفيضات حسب النظام المحاسبي المالي نوعان تخفيض ذات طابع تجاري و تخفيض ذات طابع مالي.

1 – تخفيض ذات طابع تجاري : تمنح عادة لاعتبارات متعلقة بالسياسة التجارية للمؤسسة،

¹ - علاوي لخضر ، المحاسبة المعمقة ، مرجع سابق، ص 156، 151.

و التخفيضات التجارية لا تسجل محاسبيا، و تقضي قواعد النظام المحاسبي المالي بتسجيل قيمة المشتريات و المبيعات بالصافي التجاري و التخفيضات التجارية ثلاثة أنواع:

-الحسومات (rabais): تمنح في حالة معينة مثل وجود عيب في البضائع أو المنتجات المباعة أو عند التأخر في تسليمها .

-الزيلات (remise): تمنح في بعض الحالات التي تتجاوز فيها الطلبات مستويات معينة (الحجم-رقم الأعمال).

-المرتجعات (ristourne): تمنح عادة في نهاية الدورة بسبب طول فترة التعاون (زبون وفي) أو بسبب بلوغ العمليات المتراكمة خلال السنة مستوى معين.

2- تخفيضات ذات طابع مالي : تمنح عادة لاعتبارات متعلقة بطرق الدفع و هي على العكس من التخفيضات التجارية

و تسجل محاسبيا بحيث تعتبر إيراد بالنسبة للعميل (ح 768 إيرادات مالية أخرى) و تعتبر عبئا بالنسبة للمورد (ح 668 أعباء مالية أخرى) و تتمثل في :

-الخصم (Escompte) خصم تعجيل الدفع : يمنح عادة على العمليات التي يتم فيها الدفع فورا أو عند تعجيل الدفع .

-و حسب المعيار IAS 18 IAS 02 فإن إيرادات المبيعات يجب أن تسجل بالمبالغ المقبوضة فعلا و عليه تطرح من المبيعات، كل التخفيضات الممنوحة بما فيه خصم تعجيل الدفع¹.

¹ - شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية IAS IAFRS، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود الجزائر، 2009، ص24-25.

المعالجة المحاسبية للتخفيضات الواردة ضمن الفاتورة (نفس الفاتورة) :

بالنسبة للتخفيضات التجارية : يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم تسجيل هذه التخفيضات ، فهو لا يمثل مكسبا للمشتري و لا خسارة للبائع ، لذلك لا تسجي قيمة التخفيض التجاري بدفاتر الطرفين البائع و المشتري.

تسجل عملية البيع و الشراء بالصافي التجاري مهما كانت العملية على الحساب أو نقدا

و يحسب : الصافي التجاري = السعر الإجمالي – التخفيض التجاري

تخفيضات تجارية ضمن فاتورة المشتري (محاسبة الزبون)

و يكون القيد المحاسبي :

	XXX	المشتريات المخزنة		38
XXX		ح موردو المخزونات و الخدمات	401	
xxx		ح الحسابات المالية (51 أو 53)	5	
		استلام فاتورة المشتريات		

تخفيضات تجارية ضمن الفاتورة (محاسبة المورد) البائع¹

ويكون القيد المحاسبي :

	XXX	ح الزبائن		411
XXX		ح المالية (51 أو 53)		5
XXX		ح المبيعات المعينة	70	
		تسليم فاتورة المبيعات		

بالنسبة للتخفيضات المالية يقضي النظام المحاسبي المالي بتسجيل هذه التخفيضات سواء كانت واردة أو غير

واردة ضمن الفاتورة حيث يعتبر إيراد بالنسبة للزبون (ح 768) و عبئا بالنسبة للمورد

(ح 668)

تخفيضات مالية ضمن المشتري (محاسبة الزبون)

¹ - بن ربيعة حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، ج 1 ، مطبعة دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص 207-208.

القيد المحاسبي :

	XXX	ح المشتريات المخزنة		38
	xxx	ح رسم على القيمة المضافة محسوم من المخزونات و الخدمات		44566
			70	5
XXX		ح موردو المخزونات و الخدمات	401	
Xxx		ح الحسابات المالية (51 أو 53)	5	
xxx		ح إيرادات مالية أخرى (خصم مالي)	768	
		استلام فاتورة المشتريات		

تخفيضات مالية ضمن فاتورة البائع (محاسبة المورد)

	XXX	ح الزبائن		411
XXX		ح الزبائن ذص 45		411
XXX		ح المبيعات المعينة	70	5
		تسليم فاتورة المبيعات		668

المعالجة المحاسبية للتخفيضات الواردة ضمن فاتورة استدراكية متأخرة

بالنسبة للتخفيضات التجارية : يقضي النظام المحاسبي المالي بتسجيل هذه التخفيضات اذا كانت واردة ضمن فاتورة استدراكية .

تخفيضات تجارية ضمن فاتورة المشتري(الزبون)

تسجيل الخصم يكون عند لدى المورد دائن ف (ح609) تخفيضات مستلمة

القيود المحاسبية :

	XXX	ح موردو المخزونات و الخدمات		401
xxx		ح المالية (51 أو 53)	5	
xxx		ح تخفيضات مستلمة	609	
		تسليم فاتورة المبيعات		

تخفيضات تجارية ضمن فاتورة البائع (المورد)

تسجيل الخصم يكون لدى الزبون في ح 709 تخفيضات ممنوحة

	XXX	ح الزبائن		411
xxx		ح المبيعات المعينة تسليم فاتورة المبيعات	70	
xxx		ح الحسابات المالية ح التخفيضات ممنوحة ح الزبائن (تسديد الزبون و منحه تخفيض)		5
XXX	XXX	تسليم فاتورة المبيعات		
	XXX			

بالنسبة للتخفيضات المالية : يقضي النظام المحاسبي المالي بتسجيل هذه التخفيضات سواء كانت واردة أو

غير واردة ضمن الفاتورة حيث تعتبر إيراد بالنسبة للزبون (ح 768) و عبئا بالنسبة للمورد (ح 668).

و تسجل محاسبيا بنفس طريقة تسجيل التخفيضات المالية الواردة ضمن الفاتورة الأصلية.¹

¹ - أحمد طرطار ، ، احمد عبد العالي منصر ، تقنيات المحاسبة العامة ، جسر للنشر و التوزيع الجزائر، 2015 ، ص 69-72.

المطلب الثاني : الأغلفة المتداولة

الأغلفة هي وسائل تستخدمها مختلف المؤسسات لتعبئة و حماية منتجاتها أو سلعها الموجهة للزبائن مثل قارورة المشروبات الغازية بمختلف الأحجام الأغلفة من الورق و علب الكرتون.....الخ، حيث نميز بين نوعين من الأغلفة :

1 – الأغلفة غيرالمسترجعة :

عبارة عن أغلفة الغاية من شرائها أو إنتاجها هو استعمالها كمادة أولية في نهاية دورة الإنتاج باعتباره أحد عناصر المخزونات.

كما تدخل في تكلفة مصاريف التوزيع، و لا تسترجع من الزبائن مثل قارورة المشروبات الغازية من البلاستيك و علب الياغورت..إلخ

1 – الأغلفة المسترجعة

تصنف الأغلفة المسترجعة من ضمن تثبيبات المؤسسة عكس الأغلفة التالفة من حساب 218 التثبيبات العينية الأخرى ثم تقوم المؤسسة بشرائها أو إنتاجها من أجل استخدامها المتكرر في عدة دورات إنتاج و الغرض منها يكون لتعبئة و حماية منتجاتها، فترسلها المؤسسة إلى زبائنها مقابل سعر أمان ثم تستردها.

التسجيل المحاسبي للأغلفة¹

¹ - أحمد طرطار، مرجع سابق، ص69-72.

القيود المحاسبية لفاتورة الزبون :

	xxx	ح المشتريات المخزنة		38
	xxx	ح رسم على القيمة المضافة محسوم من المخزونات و الخدمات		4456
		ح الموردون - أمانة أغلفة مدفوعة	5	
	Xxx	ح الحسابات المالية 51 أو 53 استلام فاتورة المشتريات مع أمانة الأغلفة		4096
Xxx		ح المخزون المعني (30 31 32 35 36)		
		ح المشتريات المخزنة استلام البضاعة	38	
	xxx			
xxx				

القيود المحاسبية لفاتورة المورد :

	xxx	ح الحسابات المالية (51 أو 53)		5
		ح الزبائن – أمانة أغلفة محصلة	4196	
xxx		ح المبيعات المعنية	70	
	Xxx	ح رسم على القيمة المضافة مجمع	44571	4096
		تسليم فاتورة المبيعات مع أمانة أغلفة		
		ح المشتريات المستهلكة (30 31 32 35 36)		
		ح المشتريات المخزنة		
	xxx	استلام البضاعة		
			38	
xxx				

ال قيد المحاسبي لفاتورة المورد

	xxx	ح الحسابات المالية (51 أو 53)		5
		ح الزبائن – أمانة أغلفة محصلة	4196	
xxx		ح المبيعات المعنية	70	
	Xxx	ح رسم على القيمة المضافة مجمع	44571	
		تسليم فاتورة المبيعات مع أمانة أغلفة		
		ح المشتريات المستهلكة		60
		ح البضاعة المعنية (30 31 32 35 36)	3	
	xxx	خروج البضاعة من المؤسسة		
xxx				

في حالة إرجاع أمانة الأغلفة القيد المحاسبي لفاتورة الزبون

xxx	ح الحسابات المالية (51 أو 53)	5
xxx	ح نقص في مواد التعبئة والتغليف خسارة اغلفة	6136
Xxx	رسم على القيمة المضافة محسوم من المخزونات والخدمات	44566
xxx	ح الموردون أمانة اغلفة مدفوعة استرجاع أمانة الأغلفة مع تحمل جزئ من التلف في الاغلفة	4096

القيد المحاسبي لفاتورة المورد

xxx	ح الزبائن أمانة الأغلفة محصلة	4196
Xxx	ح الحسابات المالية (51 أو 53)	5
Xxx	ح نواتج عن الأمانات (ربح أغلفة)	7068
xxx	ح رسم على القيمة المضافة مجمع إرجاع أمانة الأغلفة مع تحصيل جزئ من التلف في الأغلفة ¹	44571

المطلب الثالث: خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

1 تعريف خسائر القيمة عن المنتجات

عملاً بمبدأ الحيطة، و عند إقفال المؤسسة لحساباتها، فإن المخزونات تقيم بأقل (تكلفتها تكلفة الحصول عليها) و قيمة إنجازها الصافية، و قيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام و التسويق المقدرتين .

2 – المعالجة المحاسبية للمخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

يجعل الحساب 39 مديناً بقيمة نقص قيمة المخزونات بمختلف أنواعها و يقبله في الجانب المدين المخصصات الخاصة بالمخزونات المعنية الحساب 685 مخصصات الاهتلاك و المؤونات و الخسائر في القيمة عن الأصول الجارية .

القيد المحاسبي :

xxx	ح مخصصات الاهتلاك و المؤونات و الخسائر في القيمة عن الأصول الجارية		685
xxx	ح خسائر القيمة عن المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ تسجيل زيادة خسائر قيمة في 12-31	39	

و في نهاية كل سنة مالية يتم تسوية حسابات خسائر القيمة الخاصة بطبيعة كل العناصر المخزنة عن طريق.

جعل الحساب المخصصات بالمخزونات المعنية مدينا في حالة رفع مبلغ المؤونة

التقييد في الجانب الدائن لحساب 785 استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات في الأصول الجارية إذا كان مبلغ الخسارة منخفضاً أو في حالة إلغاءه.

القيد المحاسبي

حالة زيادة مبلغ خسارة القيمة

xxx	ح مخصصات الاهتلاك و المؤونات و الخسائر في القيمة عن الأصول الجارية ح خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ تسجيل زيادة خسائر قيمة في 12-31	39	685
xxx			

حالة إلغاء أو إنقاص مبلغ خسارة القيمة .

القيود المحاسبية:

xxx	xxx	<p>ح مخصصات الاهتلاك و المؤونات و الخسائر في القيمة عن الأصول الجارية ح الإسترجاعات الاستغلال عن خسائر ق و م الأصول الجارية تسجيل إلغاء أو إنقاص</p>	785	39
-----	-----	--	-----	----

تنسب أرصدة الحسابات 39 بخفضها من مبلغ المخزونات المعنية عند إخراج المخزونات من المخزون يظهر في الميزانية مبلغ المخزونات الصافي بعد طرح خسائر القيمة .

القيود المحاسبية :

xxx	xxx	<p>ح مخصصات الاهتلاك و المؤونات و الخسائر في القيمة عن الأصول الجارية ح خسائر المخزونات و المنتوجات تسجيل إلغاء أو إنقاص خسائر قيمة بتاريخ¹ 3112 /</p>	39	39
-----	-----	---	----	----

¹ - علاوي لخضر ، المحاسبة المعمقة ، مرجع سابق ، ص 178-180

خلاصة :

إن عملية تقييم و معالجة المخزونات وفق المعايير المحاسبية الدولية أتت جديدة تتسم بالدقة و المصدقية ، خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية، و ذلك من خلال مقابلة القيمة المحاسبية مع القيمة القابلة للتحقيق ، مما يوفر لمستخدمي القوائم معلومات تتيح لهم الاطلاع على مخزونات المؤسسة و التي تفصل في المعيار الدولي الثاني IAS2، هذا الأخير الذي يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية على SCF، إذ يعمل على تقديم معلومات تتم بالشفافية و التي تمكن من اتخاذ القرارات المناسبة من طرف مستخدميها.

خاتمة علمة

شمل موضوع هذا البحث كيفية التقييم و المعالجة المحاسبية للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)، فالمخزونات تعتبر من أهم أصول المنشأة ، سواء أكانت تجارية أم صناعية، هذا التقييم الذي يرتبط أساسا بطبيعة نشاط المنشأة، حيث تعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الأيراد المتعلق بها ، و هي القضية الرئيسية في محاسبة المخزونات .

و عليه يتوجب على المؤسسة إختبار طرق و أساليب للمعالجة و التقييم المحاسبي للمخزونات، تتناسب و طبيعة المؤسسة من أجل الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي كأداة أساسية تستند عليها المؤسسات من أجل قوائم مالية مفهومة و واضحة لجميع مستعمليها.

و من خلال تطبيق النظام المالي و توفير أحسن الطرق و الأساليب في تقييم المحاسبي للمخزونات و معالجتها، يمكن لمحاسبة المخزونات من حيث التقييم و التسجيل أن تساهم في الحصول على قوائم مالية تبين الوضعية المالية للمؤسسة بصورة واضحة و تسهل مقارنتها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة باعتبار أن العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات كثيرة و متشعبة و أن أي خطأ أو سهو قد يؤدي إلى تغيير نتائج أصول المؤسسة مما يؤثر في النشاط المؤسسة.

الفرضية الثانية: تعتبر هذه الفرضية خاطئة لأن محاسبة المخزون هدف جميع مصالح المؤسسة .

الفرضية الثالثة: تعد هذه الفرضية صحيحة لأن الحالة المالية و الاقتصادية للمؤسسة هي الأساس في محاسبة المخزون داخل هذه المؤسسة و التي من شأنها أن تساهم في نجاح العملية التقييمية و المحاسبية للمخزون .

نتائج الدراسة :

تسعى المؤسسات الاقتصادية من وراء تسجيل العمليات المحاسبية للمخزونات إعطاء الشفافية

والمصداقية للمعلومات التي تتضمن عنصر المخزونات .

قائمة المراجع

أ – المراجع باللغة العربية :

أحمد طرطار ، ، احمد عبد العالي منصر ، تقنيات المحاسبة العامة ، جسور للنشر و التوزيع الجزائر،
2015.

اسماعيل محمد السيد و اخرون ، إدارة الإمداد و التخزين، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006.
بن ربيعة حنفية ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، الجزء الاول ، مطبعة دار ومة ،
الجزائر، 2010.

شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية IAS IAFRS، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة
الجزائرية، بوداود الجزائر، 2009، ص24-25.

طارق عبد العال حماده، دليل المحاسبي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مصر، الدار
الجامعية ، 2006، ص467.

عاطف جابر طه ، عبد الرحيم ، إدارة المشتريات و المخازن ، الجلال للطباعة 2008.

علاوي لخضر ، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي الجديد، دار الأوراق الزرقاء.

علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2012.

عمر وصفي عقيلي ، ملعم زمزيم الموسوري، قحطان بدر العبدلي ، إدارة المواد (الشراء و التخزين من
منظور كمي)، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2004، ص274.

لخضر علاوي ، نظام المحاسبة المالية، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2014، ص279.

محمد راشد الغدير ، ادارة الشراء و التخزين، ط2، دار زهران للنشر الأردن، 2000.

هيثم زغبى و آخرون، إدارة المواد ، الطبعة الأولى ، مصر .

ب – المراجع باللغة الأجنبية :

Cathrine Maillet, Anne le Manh, les noms comptables internationales
LAS/IFRS, Berti Edition, foucher, 2006.

MOUHAMED SAID BELACEL, LA GESTION DE STOCKS/2DITION GESTION.

ج- مذكرات التخرج والأطروحات :

محمد العيد ،مقارنة الأنظمة المحاسبية المستعملة في الجزائر من الاستقلال إلى الان، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2012-2013.

د- المواد القانونية والقرارات :

القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، المؤرخ في 25 مارس 2009.

ملخص الدراسة :

تعالج هذه المذكرة التقييم المحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي ، حيث تناولنا المفاهيم المتعلقة بكل من المخزونات و ذلك بتوضيح طرق التقييم و المعالجة المحاسبية و كذلك تقويم حركة المخزونات في مختلف العمليات بما أقر النظام المحاسبي المالي من طرق و كفاءات، لما يساهم من توفير قوائم مالية تمتاز بشفافية و الصدق و كذلك تساهم في كسب ثقة مستخدميها من أجل الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، و هذا ما يعمل النظام المحاسبي المالي على توفيره.

الكلمات المفتاحية :

تقييم المخزونات، طرق التقييم، المعالجة المحاسبية، الوارد أولا الصادر أولا.

Abstract :

This note addresses the accounting avaluation of stocks under the financial accounting (FIAS) ,where we have addressed the concepts that have relationsheep with stocks and that is, by clarifying the methods of evaluation and accounting processing ,and also evaluating the movement of stocks in different operations, with the financial accounting system approved methods and entities . this helps to have transparent and honest financial lists and also contributes to the trust of its users in order to judge the financial accounting system provides.

Key words :

Stock, evaluation of stocks ,methods of evaluation, accounting evaluation.